

آخر الأخبار

الآلية تفتح ملفي قضيتين متعلقين بهجمات غير مشروعة في سوريا

اتخذت رئيسة الآلية الدولية المحايدة والمستقلة - سوريا قرارا بفتح ملفي قضيتين جديدين متعلقين بهجمات غير مشروعة استخدمت فيها أسلحة كيميائية وتقليدية، بما في ذلك تلك التي استهدفت منشآت طبية، وفيما يبدو فإن الوقائع الكامنة وراء هذه الهجمات حدثت في الجمهورية العربية السورية في عامي 2015 و2017.

وقد أمكن التوصل إلى هذا القرار بعد عمل مكثف في سياق التحقيق الذي تجرته الآلية بشأن الهجمات غير المشروعة. واستعرض فريق الآلية التحليل الذي أجرته هيئات تحقيق أخرى، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. واستعرض فريق الآلية كذلك البيانات الأساسية ذات الصلة، فضلا عن المواد التي جمعها فريق التحقيق من مصادر أخرى، بما في ذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

وتُحفظ جميع هذه المواد في المستودع المركزي للآلية. وتشكل الأدلة على الجرائم الدولية الأساسية المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 وتحليل تلك الأدلة جزءا من التحقيق البنيوي الذي تجرته الآلية.

رسالة من رئيسة الآلية الدولية المحايدة والمستقلة

في بعض الأحيان في ذيل القائمة، حتى مع استمرار ارتفاع أعداد المتضررين. غير أن الأولوية الآلية حاليا وعلى الدوام هي تيسير العدالة والمساءلة، وهو أمر قد يحدث الآن أو قد ينشأ في المستقبل. ولكي نكون فعالين في هذا العمل فإنه من الضروري أن يستمر توثيق الجرائم الدولية الأساسية في سوريا ومشاركتها معنا، إذ تطبق الآلية منهجيات القانون الجنائي وتولي أولوية للعمل الذي سيساعد السلطات القضائية المختصة على التحقيق مع المسؤولين عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي في سوريا ومقاضاتهم. ونحن نحدد سبل العدالة عندما تصبح متاحة ونفتنم كل فرصة لدعمها من خلال تعظيم استخدام المواد التي نحفظها في مستودعنا المركزي.

ويستفيد فريقنا بلا كلل من المستودع المركزي ومن قدرتنا على التحقيق لدعم التحقيقات الجارية التي يجري الاضطلاع بها بصورة استباقية أو استجابة لطلبات المساعدة. إضافة إلى ذلك، نستخدم قدرتنا على التحقيق والتحليل لتطوير فهم للحقائق الكامنة وراء المزاعم المتعلقة بالجرائم الدولية الأساسية وكذلك للهيكل التنظيمية المرتبطة بهذه الأحداث.

وعندما يكون العمل قد أحرز تقدما كافيا في أحد مسارات التحقيق فإنني سأكون - رهناً بتوفر الموارد - في وضع يسمح لي بأن أقرر فتح ملف قضية جديدة. ونحن مصممون - لدى إعداد ملفي القضيتين اللذين فتحنهما مؤخراً - على النظر في الصلات بين استخدام الأسلحة الكيميائية والهجمات التقليدية، وتأثير هذه الهجمات على المجتمعات المتضررة. ونحن ندرك أن التجارب المميزة للنساء والفتيات في ظل الهجمات غير المشروعة لم توثق حتى الآن بالقدر الكافي، وكذلك الحال فيما يخص تحليل أثر هذه الهجمات على الأطفال. وسنسعى إلى معالجة هذا الأمر في سياق قضاياانا.



أصبحت الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي في سوريا، التي تحدث مع إفلات واضح من العقاب، مصدرا متزايدا للإحباط المبرر بين الضحايا والناجين من السوريين. ومن الواضح أن الأنماط المألوفة للهجمات التي تليها بيانات الإدانة دون نتائج ملموسة لتغيير الوضع الراهن، لا تُجدي في تخفيف شدة الألم والحزن الظاهر على وجوه الضحايا والناجين.

إن المظالم المتزايدة التي تعرض لها السوريون لا يمكن تصورها. ومع ذلك، يواصل الكثيرون القيام بالعمل الحاسم المتمثل في تحديد هذه الجرائم والانتهاكات سواء اتخذت الدول إجراءات أم لا. وبعد أيام من الدمار الذي لحق بمستشفى في شمال سوريا، اختتم طبيب حديثه عن فقدان زملائه ومرضاة بالقول: "نحن نعيد البناء، نحن نقوم بالعمل. نحن نواصل المسيرة. ليس لدينا خيار آخر."

وفي عالم يتسم بالأولويات المتغيرة، قد تبدو العدالة والمساءلة

سستكمل في الوقت المناسب بجهود المحاكم والهيئات القضائية الأخرى، الوطنية والإقليمية. وسواصل دعم أولئك الذين يعملون من أجل تحقيق العدالة الشاملة والمساءلة، والمشاركة معهم بشكل استباقي. ليس هناك خيار سوى الاستمرار.

كاثرين مارشي - أويل

وبعد عقد من هذا الصراع المدمر فإنه من الواضح أن تحقيق العدالة والمساءلة لا يتم بسرعة. ولا يسعني إلا أن أكرر التزامنا كمنظمة بأننا لن نبطئ جهودنا. ونحن نعمل على افتراض أن الجهود الحالية للجهات القضائية الوطنية التي تلاحق الجرائم الدولية الأساسية في سوريا،

تسليط الضوء على: الجمع

عندما بدأت الآلية في العمل، في عام 2018، كانت هناك بالفعل توثيق واسع النطاق للجرائم وغيرها من انتهاكات القانون الدولي المرتكبة في سوريا منذ عام 2011. وقد انتشرت هذه المواد في جميع أنحاء العالم، في حوزة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المختلفة، من الأفراد إلى الدول، ووكالات الأمم المتحدة إلى المنظمات غير الحكومية. وقد أعطت الآلية الأولوية لوضع أطر وعمليات لجمع وتوحيد الكثير من هذه المواد المبعثرة.

وقد مكنت هذه العملية، المتمثلة في الاستفادة من عمل السوريين وغيرهم، الآلية من إنشاء المستودع المركزي، وهو مورد قوي تغذيته المعلومات والأدلة التي يضمها. وهذا هو ما يقوم عليه عمل الآلية، حيث أنها تدعم السلطات القضائية المختصة التي تسعى إلى التحقيق مع الجناة المشتبه فيهم ومقاضاتهم، كما يسمح لها بالمساهمة في جهود العدالة والمساءلة الدولية الأوسع نطاقاً.

لقد أصبح العمل المتمثل في تحديد الأدلة وجمعها الآن نشاطاً أكثر استراتيجياً، يقوده محققو الآلية الذين يجرون تقييمات بشأن بدء عمليات جمع الأدلة استناداً إلى معايير رئيسية تشمل:

كيف تحدد أولويات الجمع؟

- تقييم الآلية بانتظام أفضل استخدام لمواردها وقدراتها، وتعطي الأولوية لـ:
- المعلومات اللازمة لدعم طلبات المساعدة المتعلقة بالتحقيقات الجارية
- المعلومات اللازمة لدعم مشاريع التحليل والتحقيق التي تقوم بها الآلية.
- سد الثغرات المحددة في توثيق جرائم العنف الجنساني والجرائم المرتكبة ضد الأطفال

تحديد الثغرات:

- المواد التي يحددها مقدمو المعلومات والمصادر:
- يمكن لمقدمي المعلومات والمصادر التي تعمل مع الآلية تقديم آخر المعلومات عن المواد الجديدة التي يمتلكونها.
- وإذا كانت هذه المواد تتماشى مع المجالات ذات الأولوية، سيبدأ المحققون في اتخاذ خطوات لجمع هذه المواد.
- وغالباً ما يكون استيعاب المواد المستمدة من المصادر القائمة في عمليات الآلية أسهل نظراً لأن هناك معرفة بمجالات الاهتمام وعمليات التوثيق وما له قيمة كدليل.
- كجزء من مشروع الآلية، أو استجابة لطلب مساعدة من هيئة قضائية مختصة، يتم تحديد الثغرات في المعلومات الموجودة في الأدلة المتوفرة.
- يجري المحققون بحثاً على نطاق شبكات مزودي المعلومات والمصادر الذين يعملون معهم.
- قد يكشف هذا عن أن المواد المطلوبة موجودة بالفعل كجزء من أرشيف لم يتم جمعه.
- أو يوضح أن الآلية سوف تحتاج إلى إجراء تحقيق محدد الهدف، مثلاً تحديد شاهد محتمل وأخذ شهادته، والبحث عن معلومات وجمعها.

المحققون

- يتمتع المحققون في الآلية بخبرة على المستوى الدولي حيث أن لديهم¹:
- خبرة في التعامل مع المواد والمصادر الحساسة والسرية
- فهم تفاصيل الجرائم والانتهاكات الدولية
- معرفة نوع ومحتوى الأدلة المطلوبة لبناء قضية.
- فهم المتطلبات القانونية للوفاء بولاية الآلية

¹ إما من خلال مسارات إنفاذ القانون - غالباً ما تبدأ على المستوى الوطني وربما تعمل على الجرائم الدولية أو تكتسب خبرة في المحاكم الدولية. ومن خلال القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

كذلك تبادر الآلية إلى التواصل مع من يثبت أن لديهم مواداً ينبغي أن تكون جزءاً من المستودع المركزي. إن المعلومات والأدلة ذات الصلة بطلبات المساعدة التي ترد من الهيئات القضائية أو مشاريع الآلية، يكون لها حتماً الأسبقية على صعيد الجمع. وخارج نطاق هذه المعايير فإنه من الصعب إلى حد ما تخصيص موارد للجمع، على الرغم من أن الآلية تبحث دائماً عن سبل لتوسيع نطاق قدراتها.

التحديات

ويتعين على المحققين تقييم المخاطر الأمنية التي يتعرض لها المصادر والجهات المقدمة للمعلومات، ليس فقط عند جمع المعلومات، بل أيضاً مع التركيز على المدى الطويل إذا طلب من المصادر الإدلاء بشهادتها في المحكمة. وهناك تقييمات واعتبارات إضافية إذا كان المصدر هو شاهد ضعيف - كأن يكون الشاهد طفلاً - أو يتطلب الدعم. إن واجب الحرص هو اعتبار قوي في جميع الأوقات، حيث يجري تقييم قيمة المواد التي يجري جمعها إلى جانب الأثر المحتمل على مقدم المعلومات.

ليس بإمكان الآلية الدخول إلى سوريا، وبالتالي فهي غير قادرة على الوقوف مباشرة إلى مواقع الحوادث غير المشروعة المشتبه بها. على أن هذا يعني أن العديد من السوريين الذين لديهم إمكانية الوصول يلعبون دوراً حاسماً في توفير المعلومات.

إن التحدي الرئيس الذي يواجه الفريق هو التدقيق في مسارات واسعة النطاق من المعلومات الموجودة. وقد خُطت التكنولوجيا ونظم إدارة الأدلة التي طورتها الآلية وغيرها من الجهات خطوات هائلة في هذا الصدد، ولكن الكثير من العمل لا يمكن أن يؤديه إلا موظفون مهرة، وهو عمل يستغرق الكثير من الوقت.

سلسلة العهدة

يتيح الحجم الهائل الذي جمعه الآلية أن تقوم بتجميع المعلومات والأدلة والتأكد من صحة المواد، من خلال العمل التحليلي المقارن. كما تولي الآلية اهتماماً خاصاً لسلسلة عهدة المعلومات والأدلة التي بحوزتها لضمان قبول المحكمة لهذه الأدلة.

[من التقرير الرابع للآلية إلى الجمعية العامة](#)

إن فهم أهمية جمع الأدلة وحفظها لضمان قيمتها في المحكمة هو جزء أساسي من عملية جمع الأدلة. وتمثل سلسلة العهدة واحدة من الطرق التي يتم بها الحفاظ على سلامة المواد. وهي تشير إلى السجل المكتوب لكل فرد كان يتحكم في المعلومات.

ويتضمن السجل ما يلي:

- وصف المواد/الأدلة
- تاريخ الجمع ومكانه وسببه
- تفاصيل عن الشخص أو المنظمة التي جمعت المواد / الأدلة
- هوية وتفاصيل كل فرد من الأفراد الذين يأذنون بنشر المواد ويجمعونها.
- توقيع كل فرد أذن بنشر المواد وكل فرد جمعها، على التوالي
- الغرض من تغيير سلسلة العهدة
- وقت وتاريخ التغيير



سلسلة العهدة يتنوع. ففي بعض الأحيان قد لا يكون مصدر بعض المواد موثقاً. وفي هذه الحالات، تسعى الآلية إلى معرفة التفاصيل التي تسد هذه الثغرات، مثل كيفية حصول المصدر على المواد وحفظه لها أثناء حيازتها. وقد تشمل هذه الوثائق الإضافية جمع الإفادات الخطية وإفادات الشهود. ومع ذلك، سيشمل تقييم قيمة المادة النظر فيما إذا كانت تفتقر إلى معلومات عن سلسلة العهدة.

ويجري تحديث ذلك في كل مرة تتغير فيها سلسلة العهدة. وقد يكون لدى كل مؤسسة تفاصيل إضافية كجزء من نظام حفظ السجلات الخاص بها.

وتحتفظ الآلية دائماً بسلسلة للعهد بدياً من لحظة الجمع. وبما أن الآلية تتعامل مع مجموعة متنوعة من المصادر المختلفة، فإن توثيق

مشاركة المواد مع السلطات القضائية

في نهاية هذه العمليات، يمكن للآلية أن تتشارك المواد مع السلطات القضائية المختصة، كما يلي:



1. أجزاء فردية من الأدلة: يتعين على السلطة القضائية أن تقيم بشكل نهائي مصداقيتها وموثوقيتها وقيمتها لإثبات الوقائع في المحاكمة، في سياق الأدلة الأخرى التي لديها بالفعل. وستحصل السلطات القضائية على المساعدة من خلال توثيق الآلية لمصادر المواد وغير ذلك من عناصر سلسلة العهدة للأدلة الفردية.

2. الأدلة جنباً إلى جنب مع العمل التحليلي: في هذه الحالة، ستكون الآلية قد اتخذت قرارات بشأن المصادقية والموثوقية والقيمة لإثبات الوقائع في المحاكمة، وأصدرت تحليلاً يبين كيف تدعم الأدلة المسؤولية الجنائية. وسوف يتم تأكيد محتوى الأدلة الفردية، حسب الاقتضاء، من خلال أدلة أخرى تقدم كجزء من المنتج التحليلي.

3. العمل التحليلي: تنتج الآلية منتجات تحليلية قائمة تماماً على الحقائق، وقد لا تلبي مطلباً قانونياً. يمكن أيضاً مشاركتها دون أي دليل أساسي. هذا يشمل على سبيل المثال: الهياكل التنظيمية للسلطة، إذ توفر معلومات عن مختلف مستويات المسؤولية في ارتكاب الجرائم.

التعقيبات بشأن المواد التي يجري مشاركتها:

ينص بروتوكول التعاون الذي وقعته رئاسة الآلية وعدد من المنظمات السورية غير الحكومية في عام 2018 على المبادئ العامة والإطار العام لمنظمات المجتمع المدني السورية لمشاركة المواد والانخراط بشكل أكبر مع الآلية. وفي إطار بروتوكول التعاون، تنص الآلية على ما يلي:

"تسعى الآلية، كلما أمكن، ورهنا بالقيود التشغيلية، إلى تقديم تعقيبات إلى المنظمات السورية غير الحكومية التي قدمت معلومات وأدلة"

من نص بروتوكول التعاون

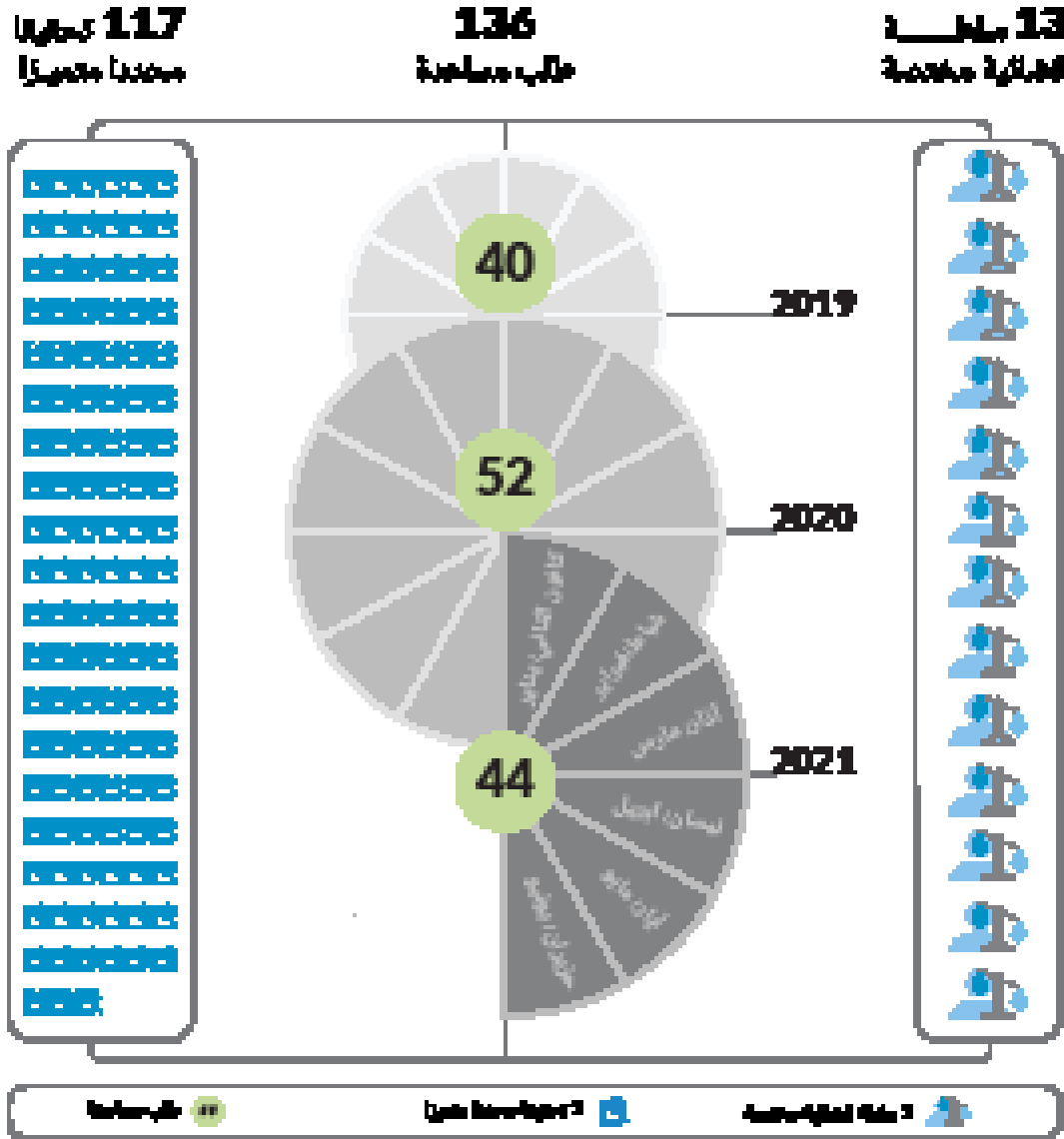
ضمن معايير السرية المرتبطة بالمواد المستخدمة في الإجراءات القانونية.

وفي حين أن هناك رغبة مفهومة في الحصول على تعقيبات فردية بشأن ما تم تقاسمه مع الآلية، فإن الحجم الهائل للمواد التي تم جمعها الآن يجعل التقييم الشامل لما يحويه المستودع المركزي عملية مستمرة. ونظراً لمحدودية الموارد، تعطى الأولوية والتحليل للمعلومات والمواد التي سيستخدمها على الأرجح المدعون العامون والمحاكم.

وفي حين أن الآلية ليست لديها القدرة على تقديم تعقيبات بشأن جميع المواد المشاركة، فإنها تبذل قصارى جهدها لتقديم هذه التعقيبات في حدود الموارد المتوفرة لها. ويختلف نوع التعقيبات المقدمة، ويتناول عادة جوانب معينة من المنهجية التي يستخدمها مقدم المعلومات. والهدف من ذلك هو مساعدة مقدمي المعلومات على مواصلة تطوير وتعزيز أعمالهم التوثيقية. وحيثما أمكن، تقوم الآلية أيضاً بإطلاع مقدمي المعلومات على آخر المعلومات في حالة تقاسم موادهم مع سلطات قضائية بخصوص تحقيقات جارية، وإذا أمكن عندما تستخدم موادهم في إعداد منتجات تحليلية. وسيكون كل هذا بطبيعة الحال

دعم الآلية للتحقيقات الجارية

مع بلوغ عام 2021 منتصف الطريق، بلغ عدد طلبات المساعدة المقدمة من السلطات القضائية المختصة منذ بداية العام 44 طلباً. وبذلك يرتفع العدد الإجمالي لهذه الطلبات الواردة من 13 سلطة قضائية مختصة مختلفة إلى 136 طلباً. وتعكس هذه الأرقام المساعي المتواصلة التي يبذلها المحققون والمدعون العامون والقضاة لمتابعة فرص المساءلة والجهود التي يبذلونها لتقديم الجناة إلى العدالة.



وحتى الآن، تلقت الآلية طلبات للمساعدة في 117 تحقيقاً محدداً متميزاً وساعدت في قضايا كان فيها المشتبه فيه محتجزاً أو قادت إلى محاكمات أو على وشك أن تقود إلى محاكمات.

وخارج سياق طلبات المساعدة، تواصل الآلية إعداد التقارير التي تتضمن تحليلات وقائعية وقانونية ذات صلة بمجموعة واسعة من الجرائم والجناة والمسائل القانونية التي تدعم مباشرة التحقيقات التي تجريها العديد من سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية، وتتبادل هذه التقارير بشكل استباقي. وما يزال السعي إلى إتاحة الفرص لتيسير تحقيق العدالة على الصعيدين الوطني والدولي من الأنشطة ذات الأولوية لعام 2021.

وتختلف طلبات المساعدة الواردة من حيث طبيعتها ونطاقها، وتشمل هذه الطلبات ما يلي:

- الإمداد بالمعلومات والأدلة
- تحديد هوية الشهود أو تحديد مكانهم
- أخذ أقوال الشهود
- إجراء أبحاث متعددة اللغات مفتوحة المصدر
- إعداد المنتجات التحليلية
- إجراء تحليل لتحديد الموقع الجغرافي

وهناك أيضاً طلبات أكثر تحديداً تعتمد على التحقيق الجاري، وتركز نسبة كبيرة منها على فرادى المشتبه فيهم. كذلك تعكس التحقيقات حقيقة الطبيعة الواسعة النطاق للجرائم المرتكبة في سوريا. وهذه تشمل على سبيل المثال لا الحصر: الجرائم المتصلة بالاحتجاز، والتعذيب، والمعاملة القاسية، والقتل والاضطهاد على أساس سياسي وعرقي وديني، والإخفاء القسري، والاعتصاب، والعنف الجنسي.

للتواصل

إذا كان لديكم أي تعليقات أو أسئلة أو معلومات إضافية يرجى إرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني iiimsyria@un.org

المسرد

السلطات القضائية المختصة: مصطلح يعني السلطات القضائية التي تتقاسم الآلية المعلومات معها. هذه السلطات القضائية لديها محاكم تحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ولا تطبق عقوبة الإعدام على الجرائم قيد النظر.

طلب المساعدة: يقدم المدعون العامون والمحققون من مختلف السلطات القضائية طلبات للمساعدة إلى الآلية لدعم التحقيقات والملاحظات القضائية التي يجرونها (انظر [النشرة 3 للاطلاع على المزيد من التفاصيل عن عملية طلب المساعدة](#)).

المنتجات التحليلية: تشير إلى توليفة من التحليل الوقائي والقانوني الذي طورته الآلية بهدف مشاركته مع السلطات القضائية المختصة إلى جانب المعلومات والأدلة. ولهذه المنتجات عدة أشكال اعتماداً على المادة التي تجري مشاركتها، فمثلاً تحليل المعلومات والأدلة في المستودع المركزي يمكن أن يسمح بالتوصل إلى استنتاجات بشأن ما إذا كانت الجرائم قد حدثت أم لا، كما أنه يوفر روابط بين الهياكل التنظيمية والجرائم وكذلك الأفراد داخل هذه الهياكل.